تطور قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا ومصادرها وتوزيعها علي القطاعات

أيمن صلاح الدين إبراهيم(*)

تعتبر أفريقيا هى ثانى أكبر قارة من حيث عدد السكان بالعالم نظراً لمواردها الطبيعية والبشرية الوفيرة، فمنذ فترة التحرر من الاستعمار وممارسة الديمقراطية توقع الكثيرين زيادات كبيرة في مستويات النمو.

ولكن لم تسير الأمور طبقاً للتوقعات، فهناك تباطؤ في التنمية الاقتصادية في أجزاء عديدة من المنطقة بالرغم من الكميات الكبيرة التى تضخ من أموال المساعدات التى تم تمريرها على مر السنين، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٠ بلغ اجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا من جميع الجهات المانحة للمساعدات ١,٦٨ مليار (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، وفي ١٩٩٠ ارتفع المبلغ إلى ٢٦,١٨ مليار دولار أمريكي، وفي ٢٠١٠ ارتفع إلى ٤٧,٨١ مليار دولار، ثم إلى ٤٩,٩٥ مليار في ٢٠١٦.

فتتناول هذه الورقة تطور قيمة المساعدات الانمائية الرسمية لليبيريا وتوزيعها على القطاعات، ويتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور يتناول المحور الأول مقارنة وتطور قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لليبيريا بالمقارنة بدول المنطقة، ويتناول المحور الثاني مصادر المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا، ويتناول المحور الثالث توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المحور الأول: مقارنة وتطور قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا.

وينقسم هذا المحور إلى جزئين، يتناول الأول تحليل مقطعي لقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية بالمقارنة بدول المنطقة، ثم يستعرض الثاني تطور قيمة المساعدات الانمائية الرسمية لليبيريا خلال الفترة محل الدراسة كسلاسل زمنية.

(*) كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ، عدد ٤٨، يوليو ٢٠٢٠ ص ص ١ - ٢٠ .

أولا: قيمة المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لليبيريا بالمقارنة بدول المنطقة

تناولت الأهداف الإنمائية الألفية في هدفها الثامن تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية، وأن أداة هذه الشراكة هى المساعدات الإنمائية الرسمية، وزادت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة بنسبة ٦٦٪ بالقيمة الحقيقية بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠١٤، حيث بلغت ١٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤ بالمقارنة بحوالى ٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٠[١]، حيث زادت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومى الإجمالى لدول لجنة المساعدات الإنمائية.

حيث مثلت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٠,٢٢% من الدخل القومي الإجمالي، وبلغت ذروتها في ٢٠٠٥ و٢٠١٦ فكانت حوالي ٠,٣٢% من الدخل القومي الإجمالي، ويبين الشكل رقم (١) تطور ذلك.

شكل رقم (١): المساعدات الانمائية كنسبة من الدخل القومى الإجمالى للدول الاعضاء فى لجنة المساعدات الانمائية

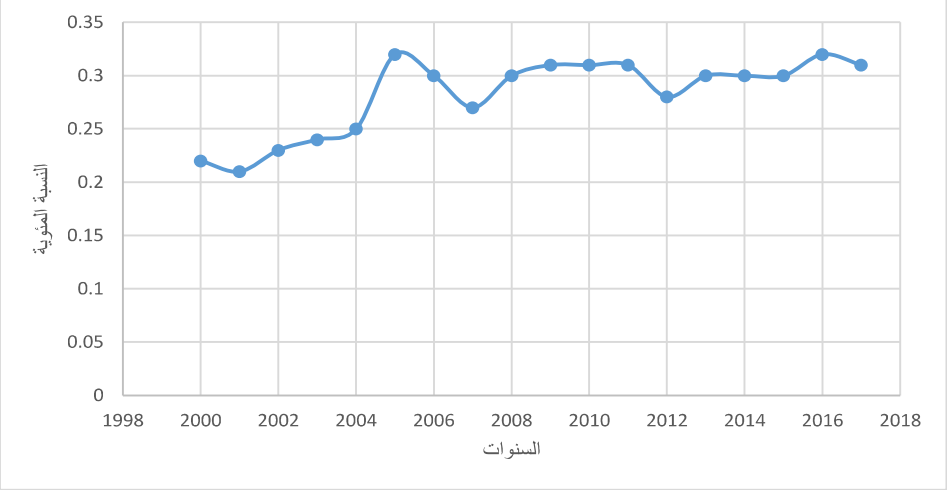

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من المصدر التالي:

OECD data, **Net Official Development Aid,** (https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm#indicator-chart, assessed on January 15, 2019)

ولكن نصيب أفريقيا كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية انخفض منذ التسعينات في غضون تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطب الواحد، وتحول الاهتمام الأكثر إلى الدول الآسيوية، ويبين الشكل رقم (٢) تفاصيل ذلك.

شكل رقم (٢): نصيب أفريقيا من المساعدات الإنمائية كنسبة من إجمالي المساعدات الإنمائية

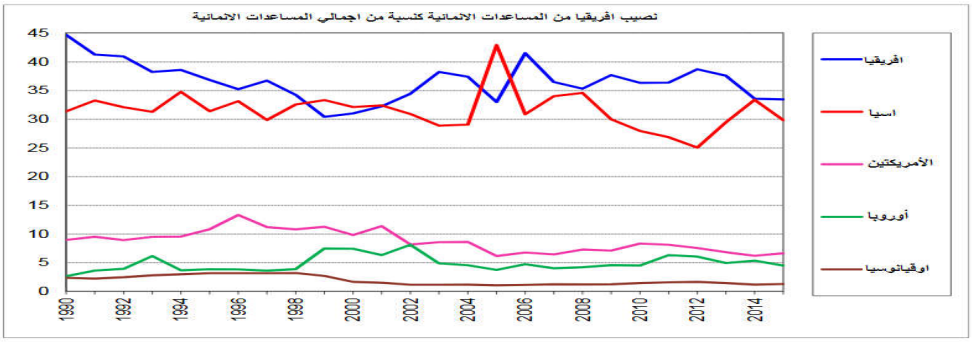

Source:

OECD, **Development Aid at a Glance, Statistics by Region, Africa** (Paris: OECD, 2017), P 3.

ويتبين من ذلك أن نصيب أفريقيا أخذ في التناقص منذ التسعينات حيث كان حوالي ٤٥٪ ثم بدأ في الانخفاض وبدأت المساعدات الإنمائية لأسيا وأوروبا في الارتفاع.

ويبين الشكلين رقمي (٣، ٤) أكبر عشر دول متلقية للمساعدات الانمائية الرسمية كقيمة مطلقة وكمتوسط نصيب الفرد من المساعدات الانمائية الرسمية في أفريقيا.

شكل رقم (٣): أكبر عشر دول متلقية للمساعدات الانمائية الرسمية فى أفريقيا عام ٢٠١٦

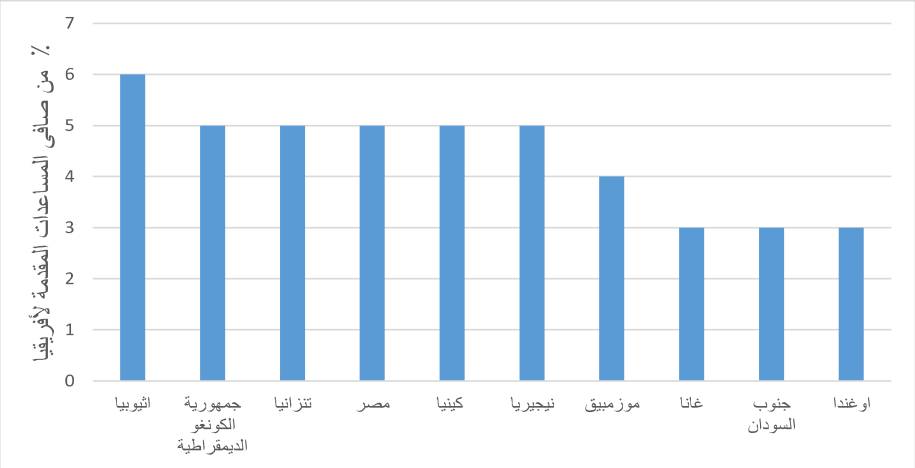

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر التالي:

OECD, **Development Aid at a Glance, Statistics by Region, Africa** (Paris: OECD, 2017), P 2.

يتبين من الشكل رقم (٣) أن أثيوبيا هي أكثر الدول الإفريقية تلقياً للمساعدات ثم تتشابه خمس دول هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ومصر وكينيا ونيجيريا، ثم تقل عنهم موزمبيق، ثم ثلاثة دول تتلقى كل واحدة حوالي ٣% من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا وهي غانا وجنوب السودان وأوغندا، ثم يتضح الإختلاف إذا ما تم أخذ المساعدات من زاوية أخرى وهي متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية، فيبين الشكل رقم (٤) أكبر عشر دول متلقة للمساعدات الإنمائية الرسمية كمتوسط نصيب الفرد من المساعدات.

شكل رقم (٤): أعلى عشرة دول أفريقية لنصيب الفرد من صافي المساعدات الانمائية الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي، ٢٠١٦)

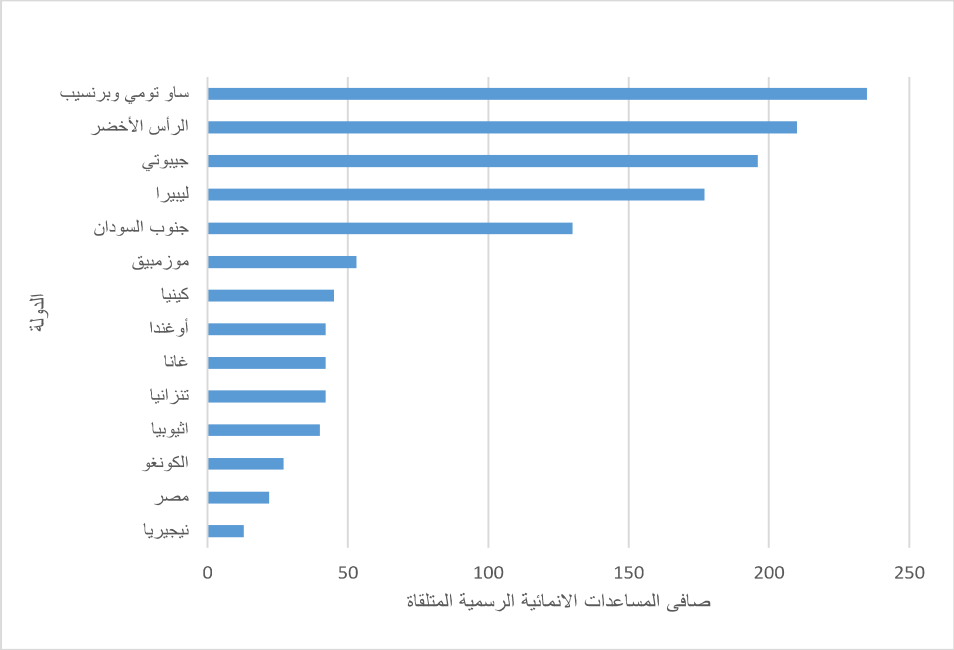

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر التالي:

The World Bank, **World Bank Data Base, Liberia**, (https://data.worldbank.org /country/liberia, Accessed on January 20, 2019).

ويتبين من ذلك أن أكبر دول متلقية للمساعدات كإجمالى القيمة الكلية للمساعدات هى من أقل الدول المتلقية للمساعدات كمتوسط نصيب للفرد وتقل غالبها عن متوسط أفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠١٦ وهو ٤٣ دولار للفرد كمتوسط نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية[٢].

ثانياً: تطور قيمة المساعدات الانمائية الرسمية لليبيريا

تعتبر ليبيريا أكثر دولة في أفريقيا اعتماداً على المساعدات ومن أكثر الدول على مستوى العالم حيث أن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية للدخل القومى الاجمالى لليبيريا ٤٤,٨٪[٣]، كما أخذت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الانفاق الحكومى في الازدياد منذ ٢٠٠٤ حيث وصلت إلى ٣٢٤,٠٥٪ وأخذت في الازدياد حتى وصلت إلى أعلاها ١٠٦٥,٦٤٩٪ في ٢٠٠٧، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت إلى ١٠٦٪ في ٢٠١٣[٤].

فتختص ليبيريا بارتفاع نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية وذلك لانخفاض عدد السكان فقد بلغ عدد السكان في ٢٠١٨ حوالي ٤٨٧٩٦٦٥ نسمة[٥]، ويبين الشكل رقم (٥-١) تطور نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في ليبيريا منذ عام ٢٠٠٣.

شكل رقم (١-٥): نصيب الفرد في ليبيريا من المساعدات الإنمائية الرسمية بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

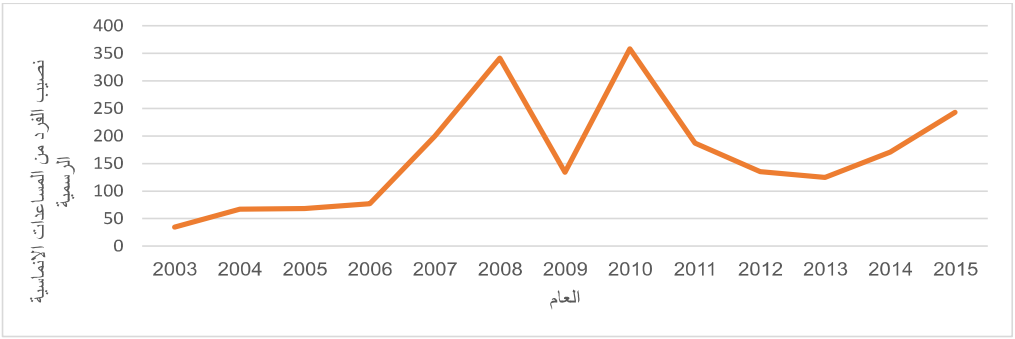

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر التالي:

Indexmundi, **Liberia - Net ODA received per capita**, (https://www.indexmundi.com/facts/liberia/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS, Accessed on January 5, 2019).

وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا إلى أقصى حد لها في عام ٢٠١٠ بسبب تحسن وضعها المالي بشكل كبير من خلال الإعفاء من الديون في ظل برنامج الإغاثة الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)[٦] وفي ظل قانون الإدارة المالية العامة لعام ٢٠٠٩ الذي وضع الإطار القانوني لإصلاح المؤسسات وعمليات المشاركة في الإدارة المالية والاقتصادية لليبيريا بهدف تحقيق نمو وتنمية مستدامين وشاملين من أجل تحسين نوعية حياة المواطنين[٧]، فكان متوسط نصيب الفرد من المساعدات حوالى ٣٥٨,٢٦ دولاراً أمريكياً ثم أخذ في الانخفاض حتى وصل أدنى حد له في ٢٠١٣ حوالى ١٢٥,٠٣ دولار أمريكى، ثم أخذ في الارتفاع حتى ٢٠١٥

فوصلت إلى ٢٤٣,٢٣ دولاراً أمريكياً في حين أن متوسط نصيب الفرد من المساعدات في أفريقيا كلها ٤١ دولار أمريكى[٨]، ويظهر ذلك في الشكل رقم (١-٥) فبعد الارتفاع الذي حدث في عام ٢٠١٠ لا زال الانخفاض ملحوظا حتي تحولت المساعدات إلي الارتفاع مرة أخري في عام ٢٠١٣.

فكان عام ٢٠١٣ يمثل نقطة تحول بعد الانخفاض الذي حدث في ٢٠١١ و٢٠١٢ فقد بلغ إجمالى المبالغ المالية المخططة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ ما قيمته ٧٨٥,٢ مليون دولاراً أمريكياً تم إنفاق ٤٤٥,١ مليون دولاراً أمريكياً تمثل أكثر من نصف هذا المخطط خلال هذه الفترة، وكان مصدر ثلث المبلغ المصروف (١٤٥,٥ مليون دولار أمريكي) من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في حين قام الاتحاد الأوروبى بثانى أكبر عملية دفع بلغت ٤٩,٦ مليون دولارًا أمريكيًا[٩].

وتمثل المشاركة التى قام به الشركاء الثنائيون ٦١ ٪ من مجموع المشاركة في المساعدات الانمائية الرسمية أما المانحين المتعددى الأطراف فقد قاموا بالمشاركة بالنسبة المتبقية وهي ٣٩٪، تغطي المنح من مدفوعات هذا العام ٨٩ ٪ في حين أن القرض يمثل ١١ ٪ المتبقية، وفيما يتعلق بطرائق الدعم، فأكثر من ثلثى إجمالى المدفوعات تم توجيهها من خلال دعم المشروعات وثمانية بالمائة من خلال طريقة دعم الميزانية[١٠].

ويقوم المانحون بتوزيع أموال المساعدات إما من خلال تقديم المساعدات بشكل مباشر لمشاريع محددة (مساعدات المشروعات)، فترتبط مساعدات المشروع بنفقات محددة مسبقًا لمتلقِّى المعونة، والشكل الكلاسيكى الأكثر شيوعاً لهذه المساعدات هو مشروع كبير للبنية التحتية، مثل إنشاء طريق، فيوافق المانحون على التمويل، وعادة ما يتم الالتزام بمعونة المشروع لعدة سنوات مقدماً ويتم صرفها وتكبدها الإنفاق مع استمرار تنفيذ المشروع، وعادة ما يطلب المانحون من المتلقى متابعة قواعد محددة (أى مبادئ توجيهية للمشتريات) لتحديد المتعاقد الذى ينشئ الطريق ولإنشاء أنظمة إدارة مالية محددة للإشراف على استخدام أموال المانحين، والغرض من هذه القواعد والمبادئ التوجيهية الخاصة بالجهات المانحة في كثير من الأحيان هو ضمان استخدام موارد الجهات المانحة بكفاءة وفعالية من الناحية الاقتصادية ولكن في الوقت نفسه يمكن أن يؤدى إلى تجزئة وتعقيد المساعدات[١١].

تنطبق تلك المساعدات أيضا على تخصيص موارد الجهات للمساعدة التقنية (حيث يكون الإنفاق في كثير من الأحيان على الخبراء الخارجيين وعلى المشورة الفنية، أو من خلال تقديم الدعم لميزانية الحكومة المتلقية المساعدات (دعم الموازنة)، ومساعدات دعم الموازنة هى المساعدات

التى يتم صرفها لحساب خزانة الحكومة لتمويل الموازنة العادية والمصروفات. وعادة لا يشمل دعم الموازنة أى أحكام تربط المساعدات بانفاقها في جهات محددة ويمكن إنفاقها على تمويل النفقات المتكررة والإنفاق الاستثماري. ولذلك يمكن اعتباره بديلاً كاملاً للإيرادات الحكومية الداخلية من المصادر الضريبية وغير الضريبية، وتتميز هذه المساعدات بإسهامها في دعم بناء القدرات وتعزيز النظم الحكومية[١٢].

فقد شهدت ليبيريا أزمة مرض فيروس الايبولا التى أثرت على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتجاوزت المساعدات الخارجية خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠١٥ أى مبالغ متلقاه في فترة مالية معينة على مر السنين.

واعتبارًا من يوليو ٢٠١٤ حتى ديسمبر ٢٠١٤ تركز الإنفاق في الغالب في قطاع الصحة عندما كانت الأزمة في ذروتها وتباطأت مشاريع البنية التحتية، وترك العديد من المانحين البلاد للعودة في النصف الثانى من السنة المالية (من يناير ٢٠١٥ الى يونيو ٢٠١٥) عندما تضاءلت الأزمة، ثم بدأت جهود الإنعاش بعد الإيبولا مستمدة قوتها من مزيد من الالتزامات، مما أدى إلى مزيد من المدفوعات خلال هذه الفترة، مما أثمر عن انتهاء الأزمة، واستعادة الخدمات الصحية الأساسية.[١٣]

وكان المخطط من شركاء التنمية في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ ما مجموعه ٨٤٨,٦٨٨ مليون دولار أمريكى، يتألف من ٦٨٠,٧٩٢ مليون دولاراً أمريكياً أو ٨٠,٣٪ من المنح و١٦٧,٨٩٦ مليون دولاراً أمريكياً أو ١٩,٧ ٪ من القروض، وبلغ إجمالى المنفق للسنة ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلغ ٦٩٤،٩٠٥،١٣٢ دولاراً أمريكياً يمثلون ٨١,٨ ٪ من المخطط الإجمالى للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، وكان ما مجموعة ٩٤,٤٥٧ مليون دولاراً أمريكياً أو ١٣,٥ ٪ من الإنفاق كقروض، في حين بلغ ٦٠٠,٤٤٧ مليون دولاراً أمريكياً أو٨٦,٥٪ كمنح، وكان المنصرف من قبل الشركاء متعددى الأطراف ٣٣٦,٩٦٩ مليون دولاراً أمريكياً أى ٤٨٪ من إجمالى المدفوعات، وقد بلغ المبلغ المنصرف من المساعدات ثنائية الأطراف ما مجموعه يصل إلى ٣٥٧,٩٣٥ مليون دولاراً أمريكياً بالكامل من المنح، وهو ما يمثل ٥٢ ٪ من المخطط من جانب الشركاء ثنائى الاطراف[١٤].

وترتفع المساعدات الانمائية الرسمية كنسبة من واردات السلع والخدمات فأخذت القيمة في التأرجح حتى وصلت إلى أعلاها في ٢٠١٠ حيث وصلت إلى ٧٨,٤٪، وأدناها في ٢٠٠٦ حيث وصلت حوالي ١٣,٨٦٪[١٥].

المحور الثاني: مصادر المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا

ينقسم هذا المحور إلي جزئين الأول عن مصادر المساعدات الإنمائية الرسمية حتي ٢٠١٣ والثاني يكمل بعد ٢٠١٣ لأن ٢٠١٣ كانت نقطة تحول للمساعدات الإنمائية الرسمية، وذلك بعد انتهاء فترة العشر سنوات بعد الحرب الأهلية التي تعتبر فترة يمكن أن يحدث فيها إنتكاس، بالإضافة إلي المحاولة دون الحيلولة لتفشي واسع لمرض الإيبولا، فبعد الانخفاض الذى حدث في ٢٠١١ و٢٠١٢ كانت الزيادة في المساعدات الإنمائية الرسمية فقد بلغ إجمالى المبالغ المالية المخططة للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ما قيمته ٧٨٥,٢ مليون دولار أمريكى، أنفق منهم ٤٤٥,١ مليون دولار، فقد شهدت الفترة من ٢٠١٣ حتي ٢٠١٤ نسبة نمو في المساعدة الإنمائية الرسمية تقدر بحوالي ٦١,٩ ٪[١٦].

أولا: مصادر المساعدات الانمائية الرسمية قبل عام ٢٠١٣

إن علاقة المساعدات بين المانحين والمتلقين هى في الأساس نتيجة للتطورات والتغيرات في الاقتصاد السياسى العالمى المكون من الدول الصناعية وغير الصناعية على السواء، ومن ثم يمكن النظر إلى المساعدات الأجنبية على أنها سلوك منتظم في السياسة الخارجية، سواء من جانب المانح أو المتلقي، الذي يتأثر بشدة بالأثر المشترك لحسابات السلطة، والتأثير داخل المنظمات الدولية، وعوامل أخرى. وفي هذا الصدد، يمكن تعريف المساعدات الأجنبية على أنها جانب واحد من نواتج السياسة الخارجية التى تتميز بتعبير اقتصادى أو سياسى أو عسكرى أو إنسانى في السلوك العام للسياسة الخارجية من خلال وظيفة تحديد المسار أو تحديد السرعة أو الصيانة التى يقوم بها مانح نقل الموارد إلى المتلقى في شكل قروض أو منح، ينطوى مفهوم الاقتصاد السياسى على التفاعل الدائم بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عملية تاريخية متممة ومترابطة ومتداخلة[١٧].

وتعتبر الولايات المتحدة هى الجهة المانحة الرئيسية للمساعدات الإنسانية في أفريقيا جنوب الصحراء، وخاصة في مجال المساعدات الغذائية الطارئة[١٨]، بالإضافة إلى حفاظ الولايات المتحدة على أمنها القومى وعلى مصالحها بتخفيف الاضطرابات في الصومال، و تهدئة التمرد في مالي، ومواجهة التهديد المحتمل لبوكو حرام في نيجيريا، والتى تعتبر أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة في أفريقيا جنوب الصحراء، كما تقدم أفريقيا جنوب الصحراء العديد من الفرص للشركات الأمريكية كسوق ناشئة للصادرات الأمريكية ففي عام ٢٠١٢ كان ثمانية من العشرين اقتصاداً الأسرع نمواً

في العالم في أفريقيا جنوب الصحراء وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي[١٩]، فأفريقيا جنوب الصحراء هى منطقة ذات طموحات اقتصادية كبيرة فمن ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ كانت سبعة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في المنطقة[٢٠]، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في سباق مع الصين، وشعرت بالخطر فقد وجد تقرير مكتب المحاسبة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية أن إجمالى تجارة الصين في البضائع على مدى العقد الماضى قد ارتفع بمعدل أسرع من وتجاوز التجارة الأمريكية في المنطقة في عام ٢٠٠٩ [٢١] ويبين الشكل رقم (٦) أهم عشرة مانحين للمساعدات الإنمائية الرسمية للقارة الأفريقية.

شكل رقم (٦): أكبر عشر دول مانحة للمساعدات الانمائية الرسمية لأفريقيا

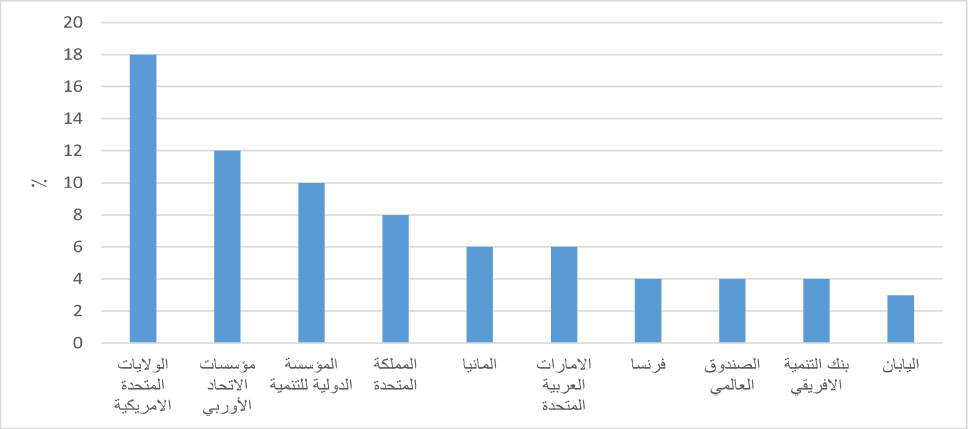

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر التالى:

OECD, **Development Aid at a Glance, Statistics by Region, Africa** (Paris: OECD, 2017), P 2.

ويتبين من الشكل رقم (٦) أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكثر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية لأفريقيا، تليها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ثم المؤسسة الدولية للتنمية، ثم إنجلترا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وفرنسا وبنك التنمية الافريقى واليابان، وذلك كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا.

وبلغت المساعدات الانمائية الرسمية لليبيريا خلال السنوات من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠ نحو ٣٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدولة، ويتضح أن ليبيريا كانت شديدة الاعتماد على المساعدات، حيث أخذت المساعدات في الازدياد، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٪ من إجمالى المساعدات الإنمائية الرسمية خلال تلك الفترة، ووصلت إلى ٤٨٪

عام ٢٠٠٤، ثم يأتى صندوق النقد الدولى في المركز الثانى بنسبة ١٩٪ من المجموع الكلي، ثم تأتى المؤسسة الدولية للتنمية في المركز الثالث بنسبة تصل إلى حوالى ١٠٪ من المجموع الكلي، ثم تأتى مؤسسات الاتحاد الأوروبى بنسبة تصل إلى ٨٪ من المجموع الكلى والتى بلغت حوالى الربع في سنتين، ثم يأتى بعدها عدد من المساهمات الثنائية الصغيرة من الجهات المانحة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[٢٢].

فالطريقة المعتادة للمساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا هي المساعدات الثنائية وهي أن تقدم دولة من الدول منحة أو قرض ميسر لدولة أخري، ويظهر ذلك جلياً من الولايات المتحدة الأمركية، إلا أن تركيز المساعدات ظهر من صندوق النقد الدولي في تقديم دعم مالي يبلغ إجماليه ٩٥٢ مليون دولار – فتم الاتفاق علي تمويل مدته ثلاث سنوات بقيمة ٣٩١ مليون دولار بموجب تسهيلات الحد من الفقر والنمو (Poverty Reduction and Growth Facility) واتفاق آخر لـ ٥٦١ مليون دولار بموجب تسهيلات الصندوق الموسعة لصندوق النقد الدولي (IMF's Extended Fund Facility) – كدعم للبرنامج الاقتصادي للحكومة الليبيرية للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٠[٢٣].

ثانياً: مصادر المساعدات الانمائية الرسمية بعد عام ٢٠١٣

وتبين أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت أكبر جهة للمساعدات الانمائية الرسمية لليبيريا فكانت تقدم حوالى ثلث المساعدات في العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، ثم انخفضت مساعدات الوكالة الأمريكة للتنمية الدولية إلى حوالى خمس المساعدات الانمائية الرسمية خلال العام المالى التالي، ويرجع تاريخ التدخل الأمريكى في ليبيريا إلى أن القوات الأمريكية أنشأت قواعد عسكرية في ليبيريا، بتمركز أعضاء فرقة مهندسى الجيش الأمريكى المتمركزين في ليبيريا، وتتألف القوات بشكل رئيسى من وحدات الزنوج ، وذلك بناء على اقتراح من الحكومة الليبيرية التى طلبت المساعدة في ضمان أمنها واستقلالها، ذلك لأن ليبيريا تأسست في عام ١٨٢١ من قبل نيغرو فريدى مان تحت رعاية أمريكية، وقامت القوات الأمريكية ببناء الأبراج وتحسين الطرق وبناء القواعد الجوية وتعزيز التحصينات في جميع أنحاء البلاد[٢٤].

ويظهر دور صندوق النقد الدولى بالمساهمة بنسبة ١٥,٩ ٪ من المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لليبيريا في العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك لكون انعدام الأمن الغذائى كان في ازدياد أثر تفشى مرض الإيبولا، وتوقع برنامج الغذاء العالمى ومنظمة الأغذية والزراعة انحسار

الحصاد (المنتجات الزراعية) في ٢٠١٤ بحوالى ٨ ٪ أقل من عام ٢٠١٣، وكان اعتباراً من نوفمبر ٢٠١٤ ، حوالى ٦٣٠ ألف شخص (١٤ ٪ من السكان) يواجهون انعدام الأمن الغذائى الشديد، منهم ١٧٠ألف بسبب تفشى الايبولا، وكان من المتوقع أن تنمو إلى ٧٥٠ ألف و ٢٩٠ ألف على التوالى بحلول مارس ٢٠١٥[٢٥] ، إذا لم تكن التدابير الرامية إلى ترقية شبكات الأمان أعدت بشكل جيد من الحكومة وكان هناك حاجة ماسة للمساعدة الدولية لوجود حاجة لتغطية تقديرات إضافية تقدير ٩٠ ألف طن من واردات الأرز في عام ٢٠١٥[٢٦].

وأثر الركود في عام ٢٠١٤ والانكماش في عام ٢٠١٥، بسبب تأثير الوباء على جميع القطاعات على الأقل حتى منتصف ٢٠١٥، وزاد الوضع سوءا انخفاض الاستثمار في التعدين والبنية التحتية، واكب ذلك انخفاض حاد في سعر خام الحديد العالمى مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في الصادرات، وانخفاض العوائد الضريبة، وانخفاض القيمة المضافة، وبقي معدل التضخم منخفضا نسبياً في عام ٢٠١٤ وتراجع تدريجيا في عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمي، وبات جليا الحاجة إلى المساعدات الاجنبية لتمويل الفجوات التمويلية المالية في عام ٢٠١٤[٢٧].

وبصرف النظر عن اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع البيئية، قامت بقية وكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان) بصرف ما مجموعه ٢٣ مليون دولار أمريكي. قام الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (The International Fund for Agricultural Development) بصرف ما مجموعه ٤,٣ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٦٤ ٪ من توقعاته. وكان هذا الإنفاق لدعم مشروع دعم إعادة تنشيط محصول صغار الحيازات الصغيرة. كما تبرعت حكومة الهند بـ ١٥ حافلة إلى قطاع النقل تبلغ قيمتها ٧٠٦،١٨٥ دولاراً أمريكياً. وقامت إحدى المؤسسات الإنسانية، وهي مؤسسة بيل وميليندا غيتس، بصرف مبلغ ١١٥,٤٣٩ دولاراً أمريكياً دعماً لمؤسسة مدينة مونروفيا[٢٨].

وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) ذات أهمية كبيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيريا، حيث أنها تمثل حصة أكبر من الموازنة العامة نفسها. ففي السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، كانت المقترحات للمساعدات بمبلغ ٨٩٩,٢٩٠ مليون دولار أمريكي، بالمقارنة

مع الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ المعتمدة بمبلغ ٦٢٢,٧٤٣ مليون دولار أمريكي[٢٩].

وزادت أهمية المساعدات الإنمائية في ليبيريا ما بعد الحرب الأهلية، فقد ساهمت بشكل كبير في مجالات البنية التحتية، وبناء القدرات، والاقتصاد بشكل عام، وساعدت ليبيريا في وقت الانخفاض الكبير في السلع الأساسية (المطاط، وخام الحديد، والأخشاب، وما إلى ذلك). وتنظر أغلب الجهات المانحة إلى فعالية المساعدات من حيث قدرة المشروع على تحقيق أهدافه، ودرجة استدامة هذه الإنجازات، ولتحقيق هذه الغاية، ظهرت التجربة الليبيرية مع المساعدات على أنها تسير على ما يرام، فعلى سبيل المثال، إعادة تأهيل أول توربين بقوة ٤٤ ميغاوات في محطة ماونت كوفى هيدرو لتوليد الطاقة ؛ ونجاح مشروع إدارة الأصول في ليبيريا، الذى صُمم للمساعدة على تقليل وقت النقل وتكلفته على طول الطريق السريع الذى يبلغ طوله ٢٤٦ كيلومتراً (طريق سواكوكو السريع) الذى يربط بين عاصمة ليبيريا مونروفيا مع غبارنغا (Gbarnga) والحدود مع غينيا وانشاء جسر كاردويل (Caldwell) ومشروع طريق بوشانان (Buchannan) في إطار مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية الحضرية والريفية (Urban and Rural Infrastructure Rehabilitation Project) ، وبدء تشغيل رصيف هاربار (Harper)، وانشاء طريق (River Gee County) بطول ١٣١ كم، وإنشاء جسر فوق نهر كافالا متاخم لساحل العاج، في إطار برنامج الاتحاد الأوروبى لتسهيل الطرق والمواصلات[٣٠].

المحور الثالث: توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية على القطاعات الاقتصادية المختلفة في ليبيريا

لقد تباطأ الاقتصاد الليبرى خلال عام ٢٠٠٣، وأدت الحرب الأهلية إلى نزوح جماعى للسكان الريفيين، مما عطَّل الأنشطة الزراعية والتى ضعف انتاجها، والذي آثر بدوره بشكل كبير على أداء قطاع الصناعات التحويلية، وإلى جانب الحرب الأهلية، ساهم حظر الأمم المتحدة للصادرات، والافتقار إلى المساعدة الخارجية، والقدرات الفنية والمؤسسية والإدارية المنخفضة إسهاما كبيرا في تردى الحالة الاقتصادية، التى تتسم بتقلب أسعار الصرف والتضخم، وارتفاع معدلات البطالة، والعجز في الميزان التجاري، وانخفاض الطلب المحلي[٣١].

أولاً: توزيع المساعدات الانمائية الرسمية قبل عام ٢٠١٣

طبقاً لمسح الحسابات القومية الذي أجرى عام ٢٠٠٢ من وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية، قدرت أن الناتج المحلى الإجمالى سوف ينخفض بنسبة ٢,٠ ٪ كقيمة حقيقية

خلال٢٠٠٣، ومع ذلك فإن انتشار الحرب الأهلية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة، إلى جانب حظر الأمم المتحدة على صادرات ليبيريا من الأخشاب والماس أدى إلى تباطؤ الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٣٠ ٪[٣٢].

وفي مارس ٢٠٠٣ قام المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى بتعليق تصويت ليبيريا والحقوق المجاورة في الصندوق، بعد أن تقرر أن ليبيريا لم تف بالتزامات السداد ولم تظهر تحسنا في تعاونها مع الصندوق في مجالات تنفيذ السياسات[٣٣].

وبحلول نهاية ديسمبر ٢٠٠٣، بلغت التزامات ليبيريا تجاه البنك الدولى حوالي ٣٩٢,١ مليون دولار مساعدات في شكل قروض تشكل التزاماً، مع كون ليبيريا ملزمة بتسديد دفعة إلى البنك الدولى للوفاء ببند "الحفاظ على القيمة" (Maintenance of Value) الوارد في بنود اتفاقية البنك، العامل الذي أدى إلى عدم مشاركة البنك في أى أنشطة هامة في ليبيريا خلال عام ٢٠٠٣[٣٤].

وزاد الانتاج في الفترة ما بعد الحرب الأهلية فزاد تصدير مادة اللاتكس المطاطية خلال عام ٢٠٠٤ فتم تصدير ما مجموعه٨٨٣٨١ طن مترى من المطاط، ويمثل هذا المستوى من التصدير ٦١,١ ٪ أكثر من تصدير العام السابق، بلغ إجمالى إنتاج الكاكاو خلال عام ٢٠٠٤ حوالي ٤١٩٢ طنًا متريًا مقارنةً بـ ١،١٢٠ طنًا متريًا تم إنتاجه في عام ٢٠٠٣. وزيادة ٢٧٤,٣ ٪ عن إنتاج ٢٠٠٣ وكان مستوى الإنتاج في عام ٢٠٠٤ أعلى بنسبة ١٧٢,٢ ٪ عن عام ٢٠٠٢، وزاد صيد الاسماك بنسة ٢٢٢,٢٪ من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٤، وانخفض إنتاج الحطب بعد الحظر الذي فرض عليه بسبب اعتقاد الأمم المتحدة أن العوائد من تصدير الحطب توقد بها الحرب الأهلية، وزاد إنتاج الذهب بنسبة ١٦٣,١ ٪ من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤، وزاد إنتاج الأسمنت بنسبة ١٨٩,٤٪ خلال نفس الفترة، وتفسر تلك الزيادات بتهيئة البيئة السلمية التى ساعد على انشاءها المجتمع الدولى من خلال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا[٣٥].

بلغ إجمالى الدين الخارجي المشتمل في غالبيته علي مساعدات في شكل قروض في نهاية سبتمبر ٢٠١١ مبلغ ٢٣٨,٥ مليون دولار أمريكى، مما يشير إلى زيادة بنحو ٢,٣ ٪ عن المستوى المسجل في نهاية يونيو ٢٠١١، وأظهر تصنيف الديون الخارجية أن الديون متعددة الأطراف تمثل ٤٥,٢ ٪، الثنائية ٥٤,٧ ٪، والتجارية ٠,١٪[٣٦].

ثم انفتحت ليبيريا في اعتمادها على بقية العالم وزادت أهمية البيئة الخارجية للأداء العام للاقتصاد المحلي، شجع على ذلك استمرار اتساع عجز الحساب الجارى الذي يعكس طبيعة الاعتماد على الاقتصاد الخارجي، ويشير إلى ضرورة أن يبدأ صانعو السياسة بوضع أولويات لاستراتيجية تنظر إلى الداخل موجهة نحو تعزيز الإنتاج المحلى للسلع والخدمات لتقليل الاعتماد على الواردات[٣٧].

ثانياً: توزيع المساعدات الانمائية الرسمية بعد عام ٢٠١٣

طبقا لتلقي المساعدة فإن المساعدات الانمائية الرسمية تتوزع إلى اربعة أنواع وهي دعم الميزانية وصناديق متعددة الاطراف، ومساعدات للمشاريع والبرامج، وصناديق ائتمانية، ويتضح أن المساعدات الموجهة إلى مشاريع معينة هى الطريقة السائدة للمساعدات، يأتى في المرتبة الثانية دعم الميزانية ثم الصناديق الإئتمانية، ثم الصناديق متعددة الأطراف.

وخلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ تم توجيه المدفوعات من خلال جميع أشكال المساعدة الأربعة للمساعدة بما في ذلك دعم الميزانية والصناديق متعددة الاطراف ودعم المشاريع والصناديق الائتمانية، فطريقة المساعدة الخاصة بالمشروع / البرنامج تمثل نسبة كبيرة من إسقاطات المساعدات والصرف في حين سجلت طريقة صندوق المساعدات الائتمانية أعلى نسبة صرف، وكان من المتوقع (الذي اقترحه مقدمي المساعدات قبل الأداء الفعلي) تقديم المساعدات من خلال دعم الميزانية بمبلغ ٥٧,٩ مليون دولاراً أمريكياً تمثل ٧,٤ ٪ من مجموع التوقعات.

ثم في الربع الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ تحصلت ليبيريا على مساعدات انمائية رسمية من خلال طريقتين للمساعدات الأولى هى الصندوق الإئتمانى في شكل الصندوق الإئتمانى لإعادة إعمار ليبيريا والصندوق الإئتمانى لإصلاح الإدارة المالية العامة، وعلى المشروعات والبرامج بلغ المنصرف في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ حوالي ١٢٤,٨٥٩ مليون دولاراً أمريكياً أو ٩٥,٦ ٪ من المساعدات الانمائية الرسمية[٣٨].

أما في الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فقد تم تلقى المساعدات الانمائية الرسمية من الطرق الأربعة للمساعدات، فكان نصيب الصناديق الإئتمانية من نصيب صندوق إعادة إعمار ليبيريا والصندوق الإئتمانى لإدارة وإصلاح الإدارة المالية العامة، وكان نصيب المساعدات الإنمائية للبرامج حوالى ١٢٢,٠٣ مليون دولاراً أمريكياً أو ٩١،٢٪ من اجمالى المساعدات وتلقى دعم الميزانية ما مجموعه ٢,٩٤٠ مليون دولاراً أمريكياً أو ٢,٢٪ من المساعدات

الانمائية، أما الصندوق متعدد الأطراف فكان قسم التنمية الدولية (DFID) هى الجهة المانحة الوحيدة التى صرفت أموالاً في الصندوق وبلغ هذا مبلغ ٢,٠٩٨ مليون دولاراً أمريكياً أو ١,٦ ٪ من المساعدات الانمائية الرسمية[٣٩].

الخلاصة

تناول الباحث تطور قيمة المساعدات الانمائية الرسمية لليبيريا ومصادرها وتوزيعها على القطاعات، فتناول ذلك في محورين الأول لمقارنة قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا، فوجد أن نصيب أفريقيا كنسبة من المساعدات الإنمائية الرسمية انخفض منذ التسعينات في غضون تحول العالم من القطبية الثنائية إلى القطب الواحد، وتحول الاهتمام الأكثر إلى الدول الآسيوية، وبالرغم من أن ليبيريا ليست أكثر الدول في أفريقيا تلقياً للمساعدات الانمائية كقيمة إجمالية حيث أن أثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ومصر وكينيا ونيجيريا وموزمبيق هى أكبر سبع دول متلقية للمساعدات الإنمائية الرسمية في أفريقيا، إلا أن ليبيريا هى من أكثر الدول الأفريقية تلقياً للمساعدات كمتوسط نصيب الفرد من المساعدات الانمائية الرسمية.

ثم تناول الباحث تطور قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا، فتبين أن غالبية المساعدات الانمائية لليبيريا كانت في شكل مساعدات موجهة لبرامج المشروعات، ثم المساعدات التى تقدم للميزانية، ثم يأتى بعد ذلك الصناديق الائتمانية ثم الصناديق متعددة الأطراف، وأن غالبية المساعدات الانمائية الرسمية عبارة عن منح، وأن نسبة القروض لا تزيد عن الثلث في السنوات التى تحصل فيها ليبيريا على القروض.

ثم تناول المحور الثاني مصادر المساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا، وتم تقسيم هذه المصادر إلي مصادر المساعدات الإنمائية الرسمية قبل ٢٠١٣ وبعد ٢٠١٣، فتناول الجزء الأول مصادر المساعدات الانمائية الرسمية قبل عام ٢٠١٣ فكانت أزمة الأيبولا فاصلا بين فترتين لزيادة المساعدات بعد ٢٠١٣، فالطريقة المعتادة للمساعدات الإنمائية الرسمية لليبيريا هي المساعدات الثنائية وهي أن تقدم دولة من الدول منحة أو قرض ميسر لدولة أخري، ويظهر ذلك جلياً من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تركيز المساعدات ظهر من صندوق النقد الدولي في تقديم الدعم المالي.

ثم تناول مصادر المساعدات الانمائية الرسمية بعد عام ٢٠١٣، فظهر دور صندوق النقد الدولى بالمساهمة بنسبة ١٥,٩ ٪ من المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة لليبيريا في العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، وذلك لكون انعدام الأمن الغذائى كان في ازدياد أثر تفشى مرض الإيبولا.

ثم تناول المحور الثالث توزيع المساعدات الإنمائية الرسمية على القطاعات الاقتصادية المختلفة في جزئين الأول لتوزيع المساعدات قبل ٢٠١٣، والثاني بعد عام ٢٠١٣، فتبين في الجزء الأول أن ليبيريا قد تحصلت علي مساعدات في شكل قروض من صندوق النقد الدولى ، وشكل المبلغ في ٢٠٠٤ نحو ٥٠,١ ٪ من إجمالى الديون متعددة الأطراف و ٢٤,٧ ٪ من إجمالى الديون الخارجية، وقد أدى عدم الوفاء بالالتزامات نحو الصندوق إلي تعليق تصويت ليبيريا في أوائل عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من ذلك، استمرت ليبيريا في دفع بعض الدفعات المتواضعة إلى الصندوق، فخلال عام ٢٠٠٤، دفع للصندوق مبلغ ٦٠٠ ألف دولاراً أمريكياً كمدفوعات فوائد، وكان الالتزام نحو البنك الدولى في نهاية ٢٠٠٤ حوالى ٣٩٩,٦ مليون دولاراً أمريكياً، وهو ما يمثل ١٣,٣ ٪ من إجمالى الديون الخارجية و٢٦,٩ ٪ من مجموع الالتزامات المتعددة الأطراف.

ثم انفتحت ليبيريا في اعتمادها على بقية العالم وزادت أهمية البيئة الخارجية للأداء العام للاقتصاد المحلي، شجع على ذلك استمرار اتساع عجز الحساب الجارى الذي يعكس طبيعة الاعتماد على الاقتصاد الخارجي، ويشير إلى ضرورة أن يبدأ صانعو السياسة بوضع أولويات لاستراتيجية تنظر إلى الداخل موجهة نحو تعزيز الإنتاج المحلى للسلع والخدمات لتقليل الاعتماد على الواردات.

ثم تناول الجزء الثاني توزيع المساعدات الانمائية الرسمية بعد عام ٢٠١٣ حيث تبين أن المساعدات تتوزع إلى اربعة أنواع وهي دعم الميزانية وصناديق متعددة الاطراف، ومساعدات للمشاريع والبرامج، وصناديق ائتمانية، بالإضافة إلي توزيع المساعدات الإنمائية علي القطاعات الاقتصادية، حيث تحث حكومة ليبيريا شركائها التنمويين على وضع برامج معونة تتناسب مع أجندة التحول التى قسمت أولويات التنمية في خمس ركائز هي: الأمن وسيادة القانون، التحول الاقتصادى، التنمية البشرية، الحوكمة والمؤسسات العامة، والركيزة الشاملة، وتنقسم هذه الدعائم إلى ١١ قطاعا لأغراض وضع الميزانية.

References:

[11] United Nations: **The Millennium Development Goal Report 2015** (New York, United Nations, 2015, P 7)

[2] The World Bank, **World Bank Data Base, Liberia**, (https://data.worldbank.org /country/liberia, Accessed on January 20, 2019).

[3] World Bank Data, **Net ODA recived (% of GNI)** (https://data.worldbank.org/ indicator /DT.ODA.ODAT.GN.ZS, assessed on 21 January 2019).

[4] World Bank Data, **Net ODA recived (% of Gorvernment expense)** (https://data. worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.XP.ZS?locations=LR&view=chart)

[5] World Population Review, **Liberia Population 2018**, (http://worldpopulationreview. com/countries/liberia-population/, Accessed on August 19, 2018).

[6] Fairbank, Alan, **Fungibility of Donor Assistance to Liberia: Focusing on Aid to the Health Sector, a Case Study**, (Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development, Working paper No. 88183, Vol. 1, March 2014), P 19.

[7] Ministry of Finance & Development Planning, **Midium Term Expenditure Framework Budgeting Manual For The Government Of Liberia** (Monrovia: Ministry of Finance & Development Planning, 2015), P 5.

[8] OECD, **Development Aid at a Glance, Statistics by Region, Africa** (Paris: OECD, 2017), P 3.

[9] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2013/2014 Annual Development Assistance Report** (Monrovia, Ministry of Finance and Development Planning, 2014), P 14

[10] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2013/2014 Annual Development Assistance Report** (Monrovia, Ministry of Finance and Development Planning, 2014), P 14

[11] Oya Celasun and Jan Walliser, "Predictability of Aid: Do Fickle Donors Undermine Economic Development?", **Paper Presented at the 46th Panel Meeting of Economic Policy in Lisbon October** (Lisbon: Citeseer, 2007), P 4.

[12] Tito Cordella and Giovanni Dell'Ariccia, "Budget Support versus Project Aid: A Theoretical Appraisal" **The Economic Journal** (Hoboken: John Wiley & Sons, Inc., Vol. 117, Issue 523, 2007), P 2.

[13]Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2014/2015 Annual Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2015), P 13.

[14] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2016/2017 Annual Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2017), P 14.

[15] The World Bank, **World Bank Data Base, Liberia**, (https://data.worldbank.org/ country/liberia, Accessed on January 20, 2019).

[16] Global Partnership for Effective Development Co.operation, **Liberia: Country Context** (https://effective cooperation.org/wp-content/uploads/2016/10/Liberia _25_10.pdf?s, assessed at 19 June 2019).

[17] Earl Conteh-Morgan, **American Goals and Us Bilateral and UN Multilateral Funding Patterns: A Comparative Analysis of Associations**, (Northwestern University, PHD Thesis, Field of Political Science, 1984), P 16.

[18] Ted Dagne, **Africa: Us Foreign Assistance Issues** (Washington, D.C: Congressional Research Service 2011), P 6.

[19] Office of the United States Trade Representative, **Africa**, (http://www.ustr.gov/ countries-regions/africa, Accessed on August 28, 2018).

[20] The Economist **Daily chart: Africa's impressive growth**, (https://www.economist.com/graphic-detail/2011/01/06/africas-impressive-growth, Accessed on September 20, 2017).

[21] United States Government Accountability Office, **Sub-Saharan Africa: Trends in U.S. and Chinese Economic Engagement** (Washington, D.C., February 2013, P 2.

[22] Pablo Yanguas, **The Anatomy of State-Building Assistance Aid Promises and Donor Politics in War-Torn Africa**, (PHD Thesis, Faculty of the Graduate School, Cornell University, 2012), P 108.

[23] IMF: IMF Survey: **IMF to Back Liberia with Debt Relief, New financing**(https:// www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/ sonew031808a, accessed at 1/7/2019)

[24] Library of the congress, **U.S. forces establish bases in Liberia**, ((https://www.loc. gov /item/2017700539/, Accessed on January 12, 2019).

[25] FAO & World Food Program, **Fao/Wfp Crop and Food Security Assessment – Liberia** (Rome: FAO & World Food Program, 2014), P 4.

[26] International Monetary Fund, **Liberia : Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility and Debt Relief under the**

Catastrophe Containment and Relief Trust (Washington, D.C.: IMF, February 2015)p.3

[27] International Monetary Fund, **Liberia : Request for Disbursement under the Rapid Credit Facility and Debt Relief under the Catastrophe Containment and Relief Trust** (Washington, D.C.: IMF, February 2015)P.5

[28] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2014/2015 Annual Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2015), P 5, 6.

[29] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2015/2016Annual Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2016), P3.

[30] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2016/2017 Annual Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2017), P 6.

[31] Central Bank of Liberia, **CBL Annual Report, 2003**(Monrovia: Central Bank of Liberia, 2003), P 4.

[32] International Monetary Fund, **Liberia Report on Post-Conflict Economic Situation and Prospects for January-June 2004 – Staff Reports; Staff Statement; Pubic Information Notice on the Executive Board Discussion; and Statement by the Executive Director for Liberia** (Washington, D.C.: IMF, March 2004), P 3.

[33] Central Bank of Liberia, **CBL Annual Report, 2003**(Monrovia: Central Bank of Liberia, 2003), P 65.

[34] **Idem.**

[35] Central Bank of Liberia, **CBL Annual Report, 2004**(Monrovia: Central Bank of Liberia, 2004), P 8-11.

[36] Central Bank of Liberia, **CBL Annual Report, 2011**(Monrovia: Central Bank of Liberia, 2011), P 25.

[37] Central Bank of Liberia, **CBL Annual Report, 2012**(Monrovia: Central Bank of Liberia, 2012), P 22.

[38] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2017/2018 Quarter I Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2018), P 8.

[39] Ministry of Finance and Development Planning, **FY 2017/2018 Quarter II Development Assistance Report** (Monrovia: Ministry of Finance and Development Planning, 2018), P 9, 10.